الأولى للاستثمار
FIRST INVESTMENT

تقرير حوكمة الشركات

وفقاً لقواعد حوكمة الشركات الصادرة من هيئة أسواق المال الواردة في الكتاب الخامس عشر من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لعام 2010 الصادرة في نوفمبر 2015 وتعديلاتها اللاحقة..

2018

المحتويـــات	صفحة
المقدمـة	3
القاعدة الأولى: بناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة	4
- تشكيل أعضاء مجلس الإدارة.	4
- اجتماعات مجلس الإدارة خلال عام 2018.	5
- تطبيق متطلبات التسجيل والتنسيق وحفظ محاضر إجتماعات مجلس الإدارة.	5
القاعدة الثانية: التحديد السليم للمهام والمسؤوليات	6
- سياسة مهام ومسئوليات وواجبات كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.	6
- أهم إنجازات مجلس الإدارة خلال عام 2018.	6
- تشكيل لجان مجلس الإدارة.	7
القاعدة الثالثة: اختيار أشخاص من ذوي الكفاءة والنزاهة لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية	10
- تطبيق متطلبات تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت.	10
- تقرير المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.	10
القاعدة الرابعة: ضمان نزاهة البيانات المالية	11
- دور مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي.	11
- دور لجنة التدقيق.	11
القاعدة الخامسة: وضع نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية	13
- وحدة إدارة المخاطر.	13
- لجنة إدارة المخاطر.	13
- أنظمة الضبط والرقابة الداخلية.	13
- تطبيق متطلبات تشكيل وحدة مستقلة للتدقيق الداخلي.	14
القاعدة السادسة: تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية	15
- ميثاق العمل المهني.	15
- السياسات والآليات بشأن الحد من تعارض المصالح.	15
القاعدة السابعة: الإفصاح والشفافية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب	16
- تطبيق آليات العرض والإفصاح الدقيق والشفافية التي تحدد جوانب ومجالات وخصائص الإفصاح.	16
- تطبيق متطلبات سجل إفصاحات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.	16
- تطبيق متطلبات تشكيل وحدة تنظيم شؤون المستثمرين.	16
- تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاعتماد عليها في عمليات الإفصاح.	17
القاعدة الثامنة: احترام حقوق المساهمين	18
- تطبيق متطلبات تحديد وحماية الحقوق العامة للمساهمين لضمان وتحقيق العدالة والمساواة بينهم.	18
- سجل المساهمين لدى الشركة الكويتية للمقاصة.	18
- تشجيع المساهمين على المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للشركة.	18
القاعدة التاسعة: إدراك دور أصحاب المصالح	19
- النظم والسياسات التي تكفل الحماية والاعتراف بحقوق أصحاب المصالح.	19
- تشجيع أصحاب المصالح على المشاركة في متابعة أنشطة الشركة المختلفة.	19
القاعدة العاشرة: تعزيز وتحسين الأداء	20
- الدورات التدريبية لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.	20
- تقييم أداء مجلس الإدارة ككل وأداء كل عضو من أعضائه أوالإدارة التنفيذية.	20
- جهود مجلس الإدارة في خلق القيم المؤسسية (Value Creation) لدى العاملين في الشركة.	20
القاعدة الحادية عشر: التركيز على أهمية المسؤولة الإجتماعية	21

المقدمــة

تؤمن الشركة الأولى للاستثمار بأن نظام الحوكمة السليم هو الأداة الفعالة في تعظيم حقوق المساهمين على المدى الطويل وتعزيز القدرة التنافسية للشركة، وتحقيق معدلات نمو مرتفعة، والعمل على ما يساهم في تعظيم الأرباح والتأكد من أن قرارات وإجراءات الإدارة التنفيذية تصب في مصلحة المساهمين.
لذلك فقد حرصت الشركة الأولى للاستثمار خلال عام 2018 على الاستمرار في تعزيز ثقافة الالتزام التام بقواعد الحوكمة الصادرة عن هيئة أسواق المال بهدف ضمان الالتزام بتطبيق أفضل ممارسات الحوكمة التي تكفل صون حقوق المساهمين وأصحاب المصالح جميعا.

تم إعداد هذا التقرير وفقاً للبند رقم (9) من المادة (3 - 7) من القاعدة الثانية من الكتاب الخامس عشر (حوكمة الشركات) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية، وذلك لتلاوته أمام مساهمي الشركة الأولى للاستثمار في الجمعية العامة السنوية لمناقشة النتائج المالية عن عام 2018، ويغطي هذا التقرير ما أنجزته الشركة بشأن إستكمال قواعد حوكمة الشركات.

القاعدة الأولى - بناء هيكل متوازن لمجلس الإدارة

يلتزم مجلس الإدارة في الشركة الأولى للاستثمار ببناء هيكل متوازن وبممارسة مهامه بشكل جماعي ومستقل، كما يقوم بتنظيم أعماله وتكريس الوقت الكافي لمسؤولياته ومهامه والعمل بحسن نية وبكامل الإخلاص بما يخدم مصالح الشركة والمساهمين.

1 - تشكيل أعضاء مجلس الإدارة:

يتولى مجلس الإدارة الإشراف على أعمال الشركة الأولى للاستثمار وحماية مصالحها وحماية حقوق المساهمين، كما يقوم بإعطاء التوجيهات إلى الإدارة التنفيذية للشركة من خلال توزيع المسؤوليات. بالإضافة إلى تولي المجلس تنفيذ أية مسؤوليات منصوص عليها في عقد تأسيس الشركة والقوانين والأنظمة المطبقة في دولة الكويت.

تم تشكيل مجلس إدارة الشركة الأولى للاستثمار في بداية الدورة الثامنة للمجلس بتاريخ 2017/5/30 ، حيث يتكون مجلس الإدارة من سبعة أعضاء وجميع أعضاء المجلس هم من الأعضاء غير التنفيذيين منهم اثنان مستقلان. كما يتمتع أعضاء المجلس بالاستقلالية التامة دون التعرض لأية ضغوط أو معوقات.

م	اسم العضو	المنصب	المؤهل العلمي والخبرة العملية	ممثل عن / مستقل	تاريخ الانتخاب/ التعيين
1	بدر محمد القطان	رئيس مجلس الإدارة (غير تنفيذي)	ماجستير إدارة أعمال جامعة لندن للإقتصاد 16 سنة في قطاع الاستثمار المحلي والدولي	شركة صناعات الغانم	2017/5/30
2	عيسى خالد العيسى	نائب رئيس مجلس الإدارة (غير تنفيذي)	بكالوريس إدارة أعمال جامعة كاليفورنيا ستيت - USA 18 سنة في القطاع المالي	مستقل وممثل عن الشركة العصرية للطباعة والنشر	2017/10/1
3	خالد حداد الأيوبي	عضو المجلس (غير تنفيذي)	بكالوريوس حقوق جامعة العلوم التطبيقية - مملكة البحرين 6 سنوات	شركة ونسا للتجارة العامة والمقاولات	2017/5/30
4	أحمد عبداللطيف العوضي*	عضو المجلس (غير تنفيذي)	بكالوريس تجارة وعلوم سياسية (تخصص تمويل) جامعة الكويت 21 سنة في القطاع المالي والمصرفي	شركة الوسيط للأعمال المالية (شركة السيف سابقاً)	2018/9/10
5	عبداللطيف عبدالعزيز الشارخ	عضو المجلس (غير تنفيذي)	بكالوريوس إدارة أعمال – تمويل جامعة بوسطن – USA 10 سنوات في القطاع المالي	شركة الغانم التجارية	2017/5/30
6	محمد عبدالرزاق الكندري	عضو المجلس (غير تنفيذي)	بكالوريوس إدارة أعمال ومالية جامعة يونيفرسيتي ريتشموند - USA 19 سنة في المؤسسات المالية والمصرفية	مستقل	2017/5/30
7	عبدالرحمن محمد المالكي*	عضو المجلس (غير تنفيذي)	بكالوريس نظم المعلومات الإدارية جامعة البحرين 14 سنة في القطاع المالي والمصرفي	شركة البوابة الوطنية للتجارة العامة والمقاولات	2018/9/10

* انضما إلى المجلس بتاريخ 2018/9/10 بعد استقالة عضوي مجلس الإدارة السابقين السيد/ حمد سعود الحميدي والسيد/ عمرو نذير سرحان.

2 - اجتماعات مجلس الإدارة خلال عام 2018:

عقد مجلس الإدارة ستة اجتماعات خلال عام 2018 ، حيث تم إعادة تشكيل المجلس في 2018/9/17 بعد إستقالة عضوي مجلس الإدارة السيد/ حمد سعود الحميدي والسيد/ عمرو نذير سرحان وانضمام العضوين السيد/ أحمد عبداللطيف العوضي والسيد/ عبدالرحمن محمد المالكي. ويحظى المجلس بنسبة حضور جيدة كما هو مفصل أدناه:

م	اسم العضو	رقم الإجتماع	2018 / 1 الدورة الثامنة	2018 / 2 الدورة الثامنة	2018 / 3 الدورة الثامنة	2018 / 4 الدورة الثامنة	2018 / 5 الدورة الثامنة	2018 /6 الدورة الثامنة	عدد الاجتماعات 6 اجتماعات
		تاريخ الإجتماع	2018/3/19	2018/3/20	2018/5/8	2018/5/15	2018/11/14	2018/12/25	
		المنصب	الحضور						
1	بدر محمد القطان	رئيس مجلس الإدارة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	6
2	عيسى خالد العيسى **	نائب الرئيس / مستقل	✓	✓	✓		✓	✓	5
3	محمد عبدالرزاق الكندري	عضو مستقل	✓	✓		✓	✓	✓	5
4	خالد حداد الأيوبي	عضو	✓	✓	✓	✓	✓	✓	6
5	عبداللطيف عبدالعزيز الشارخ	عضو	✓	✓		✓	✓	✓	5
6	أحمد عبداللطيف العوضي *	عضو					✓	✓	2
7	عبدالرحمن محمد المالكي *	عضو					✓	✓	2
8	حمد سعود الحميدي ***	نائب الرئيس	✓	✓	✓				3
9	عمرو نذير سرحان ***	عضو	✓	✓	✓	✓			4

* إنضما إلى المجلس بتاريخ 2018/9/17 بعد استقالة عضوي مجلس الإدارة السابق السيد/ حمد سعود الحميدي والسيد/ عمرو نذير سرحان.

** تم انتخابه نائب رئيس مجلس الإدارة بتاريخ 2018/9/17

*** تم الإستقالة من عضوية مجلس الإدارة بتاريخ 2018/5/31 .

3 - تطبيق متطلبات التسجيل والتنسيق وحفظ محاضر اجتماعات مجلس الإدارة:

- يتم التنسيق بين رئيس المجلس والأعضاء حول تحديد الموعد المناسب لانعقاد الاجتماع.
- يتم تزويد أعضاء مجلس الإدارة بجدول أعمال المجلس المتضمن موضوعات محددة معززاً بالوثائق والمعلومات اللازمة قبل 3 أيام عمل على الأقل من موعد انعقاد الاجتماع.
- يتم إرسال مسودة محضر الاجتماع التي يعدها أمين سر المجلس بعد اعتماد رئيس المجلس لها، ومن ثم يتم تعميمها على بقية الأعضاء لإبداء آرائهم فيها، ويتم طباعة المحضر وتمريره على الأعضاء للتوقيع ابتداء من رئيس المجلس.
- يتم تزويد الأعضاء بنسخة من المحاضر الأصلية لحفظها لديهم، ويحفظ أمين السر المحاضر الأصلية في مكان آمن ، كما يتم حفظ نسخة من المحضر في سيرفر الشركة في ملف آمن خاص بأمين سر المجلس.
- لم يتم عقد أي اجتماع طارئ خلال عام 2018.

القاعدة الثانية - التحديد السليم للمهام والمسؤوليات

1 - سياسة مهام ومسؤوليات وواجبات كل من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية:

اعتمد مجلس الإدارة قائمة صلاحيات (Authority Matrix) التي تحدد صلاحيات كل من المجلس ورئيس المجلس وكذلك الرئيس التنفيذي وأعضاء الإدارة التنفيذية، وقد تم آخر تعديل عليها بتاريخ 2018/5/8.

- يباشر أعضاء الإدارة التنفيذية أعمالهم وفقاً للوصف الوظيفي والمسؤوليات المحددة لكل منهم بمن فيهم الرئيس التنفيذي.
- تم تعديل الهيكل التنظيمي للشركة ليتوافق مع اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال بتاريخ 2018/11/14.
- تم إعادة التعديل على الهيكل التنظيمي للشركة بحيث يجعل تبعية وحدة إدارة المخاطر مباشرة إلى لجنة إدارة المخاطر بناءاً على التعديل الذي تم في كتاب الحوكمة من اللائحة التنفيذية لهيئة أسواق المال (قرار هيئة أسواق المال رقم 124 الصادر بتاريخ 2018/9/20).
- تم تعيين السيد/ عيسى خالد العيسى (عضو مستقل) نائباً لرئيس مجلس الإدارة بديلاً عن السيد/ حمد سعود الحميدي بتاريخ 2018/9/17.
- اعتمد مجلس الإدارة جدول أعمال الجمعية العامة للشركة عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31.

2 - أهم إنجازات مجلس الإدارة خلال عام 2018:

- اعتماد خطة العمل والميزانية التقديرية لعام 2019.
- مناقشة البيانات المالية للشركة خلال الفترات الدورية المطلوبة والمصادقة عليها.
- اعتماد الخطة السنوية لنشاط الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام 2018.
- اعتمد المجلس تخصيص ميزانية للدور الاجتماعي لسنة 2018.
- ناقش المجلس آخر التطورات في أنشطة شركة تعمير للاستثمار في سلطنة عُمان.
- اعتماد سياسة توزيع الأرباح على المساهمين.
- اعتماد التعديلات على سياسة استمرارية الأعمال المرفوعة من إدارة المخاطر.
- اعتماد سياسة وإجراءات الإحتفاظ بالسجلات.
- اعتماد تقرير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب عن السنة المالية المنتهية 2018/12/31.
- اعتماد سياسة وإجراءات الإبلاغ المشترك.

3 - تشكيل لجان مجلس الإدارة:

- لقد تم تشكيل هذه اللجان وفقاً للوائح داخلية معتمدة من مجلس الإدارة، تتضمن تحديد مهام كل لجنة، ومدة عملها والصلاحيات الممنوحة لها خلال هذه المدة، وكيفية رقابة مجلس الإدارة عليها، وتقوم اللجنة بإبلاغ مجلس الإدارة بما تقوم به أو تتوصل إليه من نتائج، أو تتخذه من قرارات بشفافية مطلقة.
ويقر مجلس الإدارة كافة اللوائح ونظم العمل لكافة اللجان الدائمة المنبثقة عنه، ومتابعة أدائها بصورة دورية للتأكد من قيامها بالمهام المسندة إليها.
- تتحمل اللجان المنبثقة عن المجلس المسئولية عن أعمالها أمام مجلس الإدارة، غير أن ذلك لا يعفي مجلس الإدارة من مسؤوليته عن أعمال هذه اللجان.
- في 2018/11/14 تم إعادة تشكيل لجان المجلس الثلاثة نتيجة لاستقالة عضوي مجلس الإدارة السيد/ حمد سعود الحميدي والسيد/ عمرو نذير سرحان ، حيث أصبحت كما يلي:

1 - لجنة التدقيق:

- مهام وإنجازات اللجنة خلال 2018:
  - متابعة اللجنة أعمال المدقق الداخلي الذي عرض - خلال اجتماعات اللجنة الأربعة عام 2018 - نتائج أعمال التدقيق الداخلي والملاحظات التي تم تسجيلها على بعض إدارات الشركة.
  - متابعة معالجة الإدارات لكافة ملاحظات المدقق الداخلي للتأكد من خلو أنشطة الإدارات من أي معلومات قد تعرقل مسار الأعمال بدقة.
  - الاجتماع مع المدقق الخارجي 4 مرات خلال 2018 لمناقشة نتائج الفترات المالية للشركة بالإضافة إلى النتائج المالية لأعمال الشركة عن عام 2018، وذلك قبل رفعها إلى مجلس الإدارة واعتمادها.
  - إصدار تقرير لجنة التدقيق عن عام 2018 تمهيداً لتلاوته في اجتماع الجمعية العامة للشركة.

- تاريخ تشكيل اللجنة ومدتها:
  - تم تشكيل اللجنة في 2017/6/13 ، ومدة عملها 3 سنوات (2017 – 2019).
  - أعيد تشكيل اللجنة بتاريخ 2018/11/14 بعد استقالة كل من السيد/ حمد سعود الحميدي والسيد/ عمرو نذير سرحان من عضوية مجلس الإدارة.

- أعضاء اللجنة مع تحديد رئيسها:
  - محمد عبدالرزاق الكندري (رئيس اللجنة).
  - عبداللطيف عبدالعزيز الشارخ.
  - خالد حداد الأيوبي.
  - أحمد عبداللطيف العوضي.

- عدد الاجتماعات التي عقدتها اللجنة خلال 2018:
  - قامت اللجنة بعقد 5 اجتماعات خلال عام 2018.

2 - لجنة المخاطر:

- مهام وإنجازات اللجنة خلال 2018:
  - دراسة مخاطر كافة الأعمال والصفقات الجديدة لدى الشركة.
  - متابعة تقييم نظم وآليات تحديد وقياس ومتابعة المخاطر المختلفة التي قد تتعرض لها الشركة مع تحديد أوجه القصور فيها.
  - الاطلاع على تقرير المخاطر الدوري الذي تعده الجهة الخارجية المفوضة بإعداده بالتنسيق مع وحدة المخاطر في الشركة وذلك قبل رفعه إلى مجلس الإدارة ومن ثم إلى هيئة أسواق المال بصورة نصف سنوية.

- تاريخ تشكيل اللجنة ومدتها:
  - تم تشكيل اللجنة في 2017/6/13 ، ومدة عملها 3 سنوات (2017 – 2019).
  - أعيد تشكيل اللجنة بتاريخ 2018/11/14 بعد استقالة كل من السيد/ حمد سعود الحميدي والسيد/ عمرو نذير سرحان من عضوية مجلس الإدارة.

- أعضاء اللجنة مع تحديد رئيسها:
  - عبدالرحمن محمد المالكي (رئيس اللجنة).
  - عيسى خالد العيسى.
  - محمد عبد الرزاق الكندري.
  - عبد اللطيف عبد العزيز الشارخ.

- عدد الاجتماعات التي عقدتها اللجنة خلال 2018:
  - 4 اجتماعات.

3 - لجنة الترشيحات والمكافآت:

- مهام وإنجازات اللجنة خلال 2018:

  - الاطلاع على دليل السياسات ومؤشرات تقييم الأداء للإدارة التنفيذية والموافقة عليه.
  - اعتماد سياسة وآلية توزيع مكافآت وبدلات أعضاء مجلس الإدارة ومكافآت الإدارة التنفيذية.

- تاريخ تشكيل اللجنة ومدتها:
  - تم تشكيل اللجنة في 2017/6/13 ، ومدة عملها 3 سنوات (2017 – 2019).
  - أعيد تشكيل اللجنة بتاريخ 2018/11/14 بعد استقالة كل من السيد/ حمد سعود الحميدي والسيد/ عمرو نذير سرحان من عضوية مجلس الإدارة.

- أعضاء اللجنة مع تحديد رئيسها:
  - بدر محمد القطان (رئيس اللجنة).
  - عيسى خالد العيسى.
  - خالد حداد الأيوبي.
  - أحمد عبداللطيف العوضي.

- عدد الاجتماعات التي عقدتها اللجنة خلال 2018:
  إجتماع واحد.

القاعدة الثالثة - اختيار أشخاص من ذوي الكفاءة والنزاهة لعضوية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

1 - تطبيق متطلبات تشكيل لجنة الترشيحات والمكافآت:

- إن جميع أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية الرئيسيين مسجلون لدى هيئة أسواق المال وبالتالي فهم مستوفون لشروط الكفاءة والنزاهة المحددة من قبل هيئة أسواق المال. كما إن لديهم العديد من الخبرات المتنوعة في المجالين الاستثماري والمصرفي بالإضافة إلى مجالات إدارية وقانونية أخرى.
- لدى الرئيس التنفيذي خبرة واسعة في المجال الاستثماري حيث عمل لدى شركات استثمارية كبرى متميزة في أدائها وحجم أعمالها الاستثمارية.
- أقرت لجنة الترشيحات والمكافآت سياسة وإجراءات خاصة بالترشيحات والمكافآت تشتمل على آلية واضحة لكيفية توزيع مكافآت وبدلات حضور أعضاء مجلس الإدارة استنادا إلى مؤشرات الأداء الموضوعية KPIs وبناء على استبيان سري يقدمه أعضاء المجلس بمن فيهم أعضاء كل لجنة من لجان المجلس بهدف تقييم أداء المجلس ولجانه المختلفة، بالإضافة إلى آلية أخرى متعلقة بمدى التزام الأعضاء بحضور اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه وذلك لتحقيق العدالة بشأن المكافآت الموزعة عليهم.
- يتم تحديد مكافآت الإدارة التنفيذية من خلال تقييم أدائها بواسطة نموذج خاص بذلك يقوم بتعبئته المسؤول الأعلى ويطلع عليه الموظف الذي يتم تقييم أدائه، أما الرئيس التنفيذي فيقوم رئيس مجلس الإدارة بتقييم أدائه وفق نموذج خاص أُعِدّ لذلك.

2 - تقرير البدلات الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية:

- اعتمد مجلس الإدارة الاقتراح المرفوع من لجنة الترشيحات والمكافآت بإعتماد مبلغ -/24,000 دينار كويتي لتوزيعها على أعضاء المجلس كبدلات عن حضور اجتماعات المجلس واللجان خلال سنة 2018، وفقاً لسياسة الشركة وآلية توزيع المكافآت والبدلات المعتمدة.
- اعتمد مجلس الإدارة التوصية المرفوعة من لجنة الترشيحات والمكافأت بعدم توزيع مكافأت على الإدارة التنفيذية وموظفي الشركة عن سنة 2018.

القاعدة الرابعة ـ ضمان نزاهة البيانات المالية

1 ـ دور مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي:

- يقوم مجلس الإدارة باعتماد خطة العمل السنوية للشركة مع الميزانية التقديرية، كما يقوم بمناقشة واعتماد البيانات المالية ربع السنوية، وكذلك البيانات المالية الختامية للسنة المالية المرفوعة إليه من لجنة التدقيق. ويتضمن التقرير السنوي للشركة تعهداً من مجلس إدارة الشركة "بسلامة ونزاهة كافة البيانات المالية والتقارير عن أنشطة الشركة".
- تقوم الإدارة التنفيذية ممثلة في الرئيس التنفيذي بالتعهد لمجلس الإدارة كتابياً "بأن التقارير المالية للشركة قد تم عرضها بصورة سليمة وعادلة وتستعرض كافة الجوانب المالية للشركة من بيانات ونتائج تشغيلية كما إنه يتم إعدادها وفق معايير المحاسبة الدولية المعتمدة من قبل الهيئة".

2 ـ دور لجنة التدقيق:

- تتمتع لجنة التدقيق بالاستقلالية التامة، وتتكون من أربعة أعضاء أحدهم مستقل ويرأسها عضو مستقل أيضا، يتمتع بالكفاءة العلمية والخبرة العملية الضرورية لرئاسة لجنة بهذه الأهمية. وقد اجتمعت لجنة التدقيق خلال سنة 2018 مع مراجع الحسابات الخارجي للشركة عدة مرات وناقشته في كافة ما يتعلق بالنتائج المالية ربع السنوية ونتائج السنة المالية لعام 2018.
- لجنة التدقيق حريصة على الاستقلالية المستمرة لمدقق الحسابات الخارجي، من حيث يقتصر تعامل الشركة معه على تدقيق الحسابات فقط، دون أية تعاملات أخرى باستثناء تقرير المدقق الخارجي عن التزام الشركة بتعليمات الهيئة بخصوص مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وفقاً لما تنص عليه اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال.
- لم يكن هناك أي تعارض بين توصيات لجنة التدقيق وقرارات مجلس الإدارة خلال عام 2018.
- من مهام لجنة التدقيق:
  - مراجعة البيانات المالية الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة، وإبداء الرأي والتوصية بشأنها لمجلس الإدارة، وذلك بهدف ضمان عدالة وشفافية التقارير المالية.
  - التوصية لمجلس الإدارة بتعيين وإعادة تعيين مراقب الحسابات الخارجي أو تغييره وتحديد أتعابه، ويراعى عند التوصية بالتعيين التأكد من استقلاليته، ومراجعة خطابات تعيينه.
  - متابعة أعمال مراقب الحسابات الخارجي، والتأكد من عدم قيامه بتقديم خدمات للشركة عدا الخدمات التي تقتضيها مهنة التدقيق .
  - دراسة ملاحظات مراقب الحسابات الخارجي على القوائم المالية للشركة ومتابعة ما تم في شأنها.
  - دراسة السياسات المحاسبية المطبقة وتقديم الآراء والتوصيات إلى مجلس الإدارة في شأنها.
  - تقييم مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية المطبقة داخل الشركة، وإعداد تقرير يتضمن آراء اللجنة وتوصياتها في هذا الشأن.
  - الإشراف الفني على وحدة التدقيق الداخلي بالشركة للتأكد من مدى فاعليتها في تنفيذ المهام والأعمال المحددة من قبل مجلس الإدارة.
  - التوصية بتعيين أو نقل أو عزل الجهة المفوضة بأعمال التدقيق الداخلي وتقييم أدائها.

- مراجعة وإقرار خطط التدقيق الداخلي المقترحة من الجهة المفوضة بأعمال التدقيق الداخلي، وإبداء ملاحظات اللجنة عليها.
- مراجعة نتائج تقارير التدقيق الداخلي، والتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة بشأن الملاحظات الواردة بالتقرير.
- التأكد من التزام الشركة بالقوانين والسياسات والنظم والتعليمات والقرارات ذات الصلة بنشاط الشركة.
- مراجعة نتائج تقارير الجهات الرقابية والتأكد من أنه قد تم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها.

القاعدة الخامسة - وضع نظم سليمة لإدارة المخاطر والرقابة الداخلية

1 - وحدة إدارة المخاطر:

- يوجد لدى الشركة وحدة مستقلة لإدارة المخاطر.
- تتبع وحدة إدارة المخاطر مباشرة للجنة إدارة المخاطر وذلك لضمان استقلاليتها وفقاً لتعليمات الهيئة.
- تقوم جهة خارجية بدعم عمل الوحدة من خلال إصدار التقارير نصف السنوية التي يتم عرضها على مجلس الإدارة ولجنة إدارة المخاطر قبل إرسالها إلى هيئة أسواق المال.

2 - لجنة إدارة المخاطر:

- تتألف لجنة إدارة المخاطر من أربعة أعضاء من ذوي الخبرة المتميزة في إدارة المخاطر، منهم اثنان مستقلان.
- قامت اللجنة بدراسة مخاطر كافة الأعمال والصفقات الجديدة لدى الشركة.
- تابعت اللجنة تقييم نظم وآليات تحديد وقياس ومتابعة المخاطر المختلفة التي قد تتعرض لها الشركة مع تحديد أوجه القصور فيها.
- اطلعت اللجنة على تقرير المخاطر الدوري الذي تعده الجهة المفوضة بإعداده بالتنسيق مع وحدة إدارة المخاطر في الشركة وذلك قبل رفعه إلى مجلس الإدارة ومن ثم إلى هيئة أسواق المال بصورة نصف سنوية.
- مراجعة توصيات لجنة الاستثمار المتعلقة بالفرص الاستثمارية المعروضة على الشركة وإبداء الرأي فيها قبل اعتمادها وفق قائمة الصلاحيات المعتمدة من مجلس الإدارة.

3 - أنظمة الضبط والرقابة الداخلية:

يحرص مجلس الإدارة على متابعة أنظمة الضبط والرقابة الداخلية التي تغطي جميع أنشطة الشركة. بهدف المحافظة على سلامة الشركة المالية ودقة بياناتها وكفاءة عملياتها، ويتمثل هذا بالتالي:

أ - التحديد السليم للسلطات والمسؤوليات:

يحدد الهيكل التنظيمي المعتمد للشركة السلطات والمسؤوليات الملقاة على عاتق جميع المستويات الإدارية في الشركة، كما يؤكد الهيكل التنظيمي على فصل واضح في السلطات والصلاحيات والمهام بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بما يضمن الاستقلالية الكاملة ليقوم المجلس بمسؤولياته بفعالية تامة مع تحقيق التوازن في الصلاحيات والسلطات بين كل من المجلس والإدارة التنفيذية، فضلاً عن عدم انفراد أي من الأطراف بالسلطة المطلقة وذلك بهدف تسهيل عملية مساءلة مجلس الإدارة من قبل مساهمي الشركة ومساءلة الإدارة التنفيذية من قبل المجلس.

ب - الفصل التام في المهام وعدم تعارض المصالح:

قامت الشركة بإعداد سياسة خاصة لدرء تعارض المصالح وكافة الممارسات غير السليمة التي قد تؤدي إلى تعارض المصالح والتسبب في مشاكل مالية أو قانونية للشركة. كما تحرص الإدارة التنفيذية على تعزيز ثقافة الالتزام التام لجميع موظفي الشركة بهذه السياسة.

كما تتضمن سياسة إدارة الشؤون الإدارية جزءاً كاملاً يختص بآلية التعامل مع الموردين ومقدمي الخدمات للشركة وذلك للحد من تعارض للمصالح.

ج - الفحص والرقابة المزدوجة:

تلتزم الشركة بالفحص والرقابة المزدوجة من خلال السياسات والإجراءات والآليات الخاصة بجميع إداراتها والتي تؤكد على الالتزام بهذا المفهوم الذي يراعي الفصل التام بين أنشطة الشركة المختلفة بما يضمن عدم تسرب المعلومات بينها.

د - التوقيع المزدوج:

تلتزم الشركة بمبدأ التوقيع المزدوج في مختلف تعاملاتها وأنشطتها، ويظهر هذا المبدأ جلياً في سياسات وإجراءات الإدارات المختلفة بالإضافة إلى قائمة التوقيعات والصلاحيات المعتمدة من مجلس الإدارة فضلاً عن توافر كُتيِب خاص بالتواقيع المعتمدة لدى البنوك.

4 - تطبيق متطلبات تشكيل وحدة مستقلة للتدقيق الداخلي:

يتم إنجاز أعمال التدقيق الداخلي من خلال التفويض لمكتب خارجي متخصص في هذا المجال، وينسق أعمال هذا المكتب مسؤول التدقيق الداخلي المسجل لدى هيئة أسواق المال.

يمارس المكتب الخارجي المتخصص أعماله من خلال مراجعة أنشطة كافة إدارات الشركة في إطار خطة سنوية يتم اعتمادها من لجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، ويتوزع تنفيذ هذه الخطة عبر فصول السنة. ويتم تقديم تقرير بأعمال المراجعة إلى لجنة التدقيق كل ربع سنة ويشمل التقرير إجراءات الرقابة والإشراف على كفاءة وفاعلية نظم الرقابة الداخلية في الشركة مع تقييم أداء الإدارة التنفيذية في تطبيق نظم الرقابة الداخلية وأسباب الإخفاق -إن وجد- في تطبيق الرقابة الداخلية أو مواطن الضعف في تطبيقها.

يقوم مكتب تدقيق مستقل بعملية تقييم ومراجعة نظم الرقابة الداخلية واعداد تقرير في هذا الشأن Internal Control Report ليتم إرساله إلى هيئة أسواق المال في الوقت المحدد.

القاعدة السادسة - تعزيز السلوك المهني والقيم الأخلاقية

1 - ميثاق العمل المهني:

يعزز ترسيخ ثقافة السلوك المهني والقيم الأخلاقية داخل الشركة من ثقة المستثمرين وكافة أصحاب المصالح في نزاهة إدارة الشركة وسلامتها المالية، حيث إن التزام كافة العاملين في الشركة (أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والعاملون الآخرون) وكافة الموظفين العاملين بالسياسات واللوائح الداخلية في الشركة. فضلاً عن المتطلبات القانونية والرقابية، كل هذا سيؤدي إلى تحقيق مصالح كافة الأطراف ذات العلاقة بالشركة وخاصة المساهمين، دون تعارض في المصالح وبدرجة كبيرة من الشفافية.

لقد اعتمد مجلس الإدارة ميثاق العمل الأخلاقي الذي يشتمل على كافة معايير ومحددات السلوك المهني والقيم الأخلاقية. وقد استلم كل عضو من أعضاء المجلس وكل موظف نسخة من هذا الميثاق ووقع على التعهد بالالتزام بكل ما فيه.

2 - السياسات والآليات بشأن الحد من تعارض المصالح:

اعتمد مجلس الإدارة سياسة الحد من تعارض المصالح التي اشتملت على أمثلة عديدة وواضحة لحالات تعارض المصالح وكيفية معالجتها والتعامل معها وذلك دون الإخلال بالحالات التي وردت في قانون الشركات.

وقد وقع جميع أعضاء مجلس الإدارة على تعهدات بإبلاغ المجلس بما لكل واحد منهم من مصلحة شخصية في الأعمال والعقود التي تتم لحساب الشركة، مع التعهد بإثبات هذا التبليغ في محضر اجتماع مجلس الإدارة مع عدم اشتراك العضو صاحب المصلحة في التصويت على القرار من المجلس بهذا الشأن. ويبلغ رئيس مجلس الإدارة الجمعية العامة عند انعقادها عن الأعمال والعقود التي يكون لأحد أعضاء المجلس مصلحة شخصية فيها، ويرفق بهذا التبليغ تقرير خاص من مراقب الحسابات.

القاعدة السابعة - الإفصاح والشفافية بشكل دقيق وفي الوقت المناسب

1 - تطبيق آليات العرض والإفصاح الدقيق والشفافية التي تحدد جوانب ومجالات وخصائص الإفصاح:

إن الإفصاح الدقيق في الوقت المناسب والشفافية يُعَدّان من أهم ركائز حوكمة الشركات التي تتيح للمساهمين ممارسة حقوقهم على الوجه الأكمل لأنها تحقق ترسيخ دعائم السلامة المالية للشركة خصوصاً وللقطاع المالي عموماً. كما تساهم في توفير المعلومات والبيانات لجميع المهتمين بالشركة سواء كانوا مستثمرين حاليين أو محتملين، و تعمل على تحقيق المتابعة المستمرة لما يحدث داخل الشركة، وتساهم في تسهيل عملية مسائلة كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية.

إن لدى الشركة سياسة تفصيلية معتمدة خاصة بالإفصاح والشفافية تضمن أساليب الإفصاح عن المعلومات والبيانات المالية وغير المالية لدى بورصة الكويت وهيئة أسواق المال بما يضمن اطلاع كافة الأطراف أصحاب المصالح دون تمييز مع التأكيد على أن تكون المعلومات دقيقة وصحيحة وغير مضللة. وتتم مراجعة آليات ونظم الإفصاح والشفافية المطبقة لدى الشركة دورياً للتأكد من مواكبتها لتعليمات هيئة أسواق المال وأفضل الممارسات الدولية المعمول بها. وتنشر الشركة كافة إفصاحاتها في موقعها الإلكتروني لتكون متاحة لكافة المساهمين والمستثمرين حفظاً لحقوقهم وضماناً لاطلاعهم على كافة معلومات الشركة.

2 - تطبيق متطلبات سجل إفصاحات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية:

تحتفظ الشركة بسجل خاص لكافة إفصاحات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية عن الأوراق المالية التي يتداولون بها وفقاً لتعليمات هيئة أسواق المال.

3 - تطبيق متطلبات تشكيل وحدة تنظيم شؤون المستثمرين:

التزمت الشركة بتأسيس وحدة شؤون المستثمرين التي تتيح البيانات والمعلومات والتقارير في الوقت المناسب لجميع المستثمرين من خلال قنوات الإفصاح المعتمدة كموقع بورصة الكويت والموقع الإلكتروني للشركة.

من مهام وحدة شؤون المستثمرين:

- تحتفظ وحدة شؤون المستثمرين بسجل خاص بإفصاحات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، على أن يكون هذا السجل متاحاً للاطلاع عليه من قبل كافة مساهمي الشركة دون أي رسم أو مقابل، وذلك بالتنسيق الكامل مع إدارة الالتزام.
- تتمتع وحدة شؤون المستثمرين بالاستقلالية المناسبة على نحو يتيح لها توفير البيانات والمعلومات والتقارير في الوقت المناسب وبشكل دقيق، وأن يكون ذلك من خلال وسائل الإفصاح المتعارف عليها ومن الموقع الإلكتروني للشركة.
- تلتزم الوحدة بتحديث بيانات هذا السجل دورياً بما يعكس حقيقة أوضاع الأطراف ذات العلاقة.

4 - تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاعتماد عليها في عمليات الإفصاح:

تسعى الشركة نحو المزيد من تطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات لجعل عمليات الإفصاح أكثر فعالية، وخاصة فيما يتعلق بالإفصاحات وكذلك متابعة كل ما يتعلق بمكافحة غسل الأموال فيما يتصل بمتابعة تحديث بيانات المستثمرين والعملاء ومتابعة حركة استثماراتهم. كما تم مؤخراً تطوير بنية تكنولوجيا المعلومات لتشتمل على كل ما يخص قانون FATCA و CRS.

القاعدة الثامنة - احترام حقوق المساهمين

1 - تطبيق متطلبات تحديد وحماية الحقوق العامة للمساهمين لضمان العدالة والمساواة بينهم:

يكفل نظام الحوكمة بالشركة الأولى للاستثمار قيام المساهمين بممارسة حقوقهم الأساسية على قدر كبير من العدالة والمساواة بما يضمن المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، وحماية حقوقهم من الانتهاك، بالإضافة إلى حماية رؤوس أموال المساهمين من الاستخدام السيء الذي قد يحدث من بعض مديري الشركة أو أعضاء مجلس الإدارة أو كبار المساهمين.

حيث اعتمد مجلس إدارة الشركة سياسة واضحة تفصيلية لحماية حقوق المساهمين بما يحقق العدالة والمساواة، كما يتضمن النظام الأساسي للشركة ولوائحها الداخلية الإجراءات والضوابط التي تضمن ممارسة جميع المساهمين لحقوقهم بعدالة ومساواة وبما لا يتعارض مع القوانين واللوائح المعمول بها والقرارات والتعليمات الصادرة عن الجهات الرقابية بهذا الشأن.

2 - سجل المساهمين لدى الشركة الكويتية للمقاصة:

لحرص الشركة على مراعاة الدقة والمتابعة المستمرة للبيانات الخاصة بالمساهمين فإن لديها سجلاً خاصاً محفوظاً لدى وكالة المقاصة مقيد فيه أسماء المساهمين وجنسياتهم وموطنهم وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم، كما يتم التأشير في هذا السجل بأية تغييرات تطرأ على البيانات المسجلة فيه، وفقاً لما تتلقاه الشركة أو وكالة المقاصة من بيانات، ولكل ذي شان أن يطلب من الشركة أو وكالة المقاصة تزويده ببيانات من هذا السجل.

3 - تشجيع المساهمين على المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة للشركة:

تلتزم الشركة بالإفصاح عن كل ما يتعلق باجتماعات الجمعية العامة من مواعيد اجتماعات وجدول الأعمال وذلك في الأوقات المحددة طبقاً لقانون الشركات وتعليمات هيئة أسواق المال عبر موقع البورصة والإعلان في الصحف اليومية، كما تلتزم الشركة بالتواصل مع المساهمين وتزويدهم بنماذج التوكيل وكذلك البيانات المالية للشركة قبل انعقاد الجمعية العامة بوقت كاف ليطلعوا على كافة أنشطة الشركة وتطوراتها كي يتمكنوا من طرح أي استفسارات يرغبون خلال اجتماع الجمعية العامة. كما أن النظام الأساسي للشركة قد وضع بنوداً كاملة تتناول حقوق المساهمين بخصوص المشاركة والتصويت في اجتماعات الجمعية العامة.

القاعدة التاسعة - إدراك دور أصحاب المصالح

1 - النظم والسياسات التي تكفل الحماية والاعتراف بحقوق أصحاب المصالح:

تحرص الشركة الأولى للاستثمار على أن يتمتع أصحاب المصالح بحقوقهم المشروعة التي تكفلها القوانين ، وأن يتم معاملتهم بالتساوي ودون أي تمييز ، وألا تقوم الشركة في أي حال من الأحوال بحجب أي من حقوقهم، بل تكفل الشركة إرسال دعائم هذه الحقوق بصفة مستمرة، وذلك بما لا يضر بمصالح الشركة أو يتعارض مع قانون الشركات وتعديلاته ولائحته التنفيذية أو القانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية وتعديلاته ولائحته التنفيذية أو أي قوانين أخرى في دولة الكويت.

وفي هذا الصدد، قامت الشركة في 2016/11/27 بوضع السياسات المختلفة وفق تعليمات هيئة أسواق المال، والتي تضمن المحافظة على حقوق كافة أصحاب المصالح دون استثناء، وبقدر كبير من العدالة والمساواة، والمعاملة المتكافئة لهم، والحماية من انتهاك حقوقهم المشروعة، وتحقيق مصالح كافة الأطراف ذات العلاقة بالشركة. فضلاً عن تفعيل دور أصحاب المصالح في الرقابة على الشركة، والتأكيد على الإفصاح والشفافية، لما لهما من أهمية في حماية حقوقهم جميعًا.

2 - تشجيع أصحاب المصالح على المشاركة في متابعة أنشطة الشركة المختلفة:

تؤكد سياسة حماية حقوق أصحاب المصالح على تعويضهم في حالة الإخلال بأي من حقوقهم التي كفلتها لهم القوانين. كما تلتزم الشركة بالشفافية في التعريف بكافة أنشطة الشركة والمعلومات الجوهرية حول أعمالها من باب إطلاع المستثمرين وكافة أصحاب المصالح بكل ما يهمهم ويحقق الفائدة لهم من معلومات عن الشركة.

ولدى الشركة لجنة خاصة لتلقى الشكاوى ممن يظن بوجود تقصير في حقوقها من المستثمرين وأصحاب المصالح، وتعمل لجنة الشكاوى وفقاً للائحة خاصة معتمدة من مجلس الإدارة وتقوم برفع تقارير عن أي شكاوى تردها إلى هيئة أسواق المال كل ستة شهور وإلى البنك المركزي شهرياً.

وفي سياق حماية حقوق أصحاب المصالح، اعتمد مجلس الإدارة عام 2016 سياسة خاصة تتناول كل ما يتعلق بالإبلاغ عن المخالفات، وكان الهدف الرئيس من وضع هذه السياسة هو إرساء مبادئ الالتزام بالسلوك الأخلاقي القويم لموظفي الشركة الأولى للاستثمار وكافة المتعاملين معها - في جميع الأوقات - والمبادرة بالتبليغ عن المخالفات أو التجاوزات أو الممارسات غير المشروعة وغير الأخلاقية التي تُعَرِض أنشطة وعمليات الشركة للخطر أو تضر بسمعتها. وكذلك تطبيق الإجراءات الفعالة لضمان أن المخالفات قد تم التعامل معها بنزاهة وموضوعية وعدالة، من أجل تعزيز الثقة والشفافية والمعاملة النزيهة لجميع الأطراف ذوي العلاقة وأصحاب المصالح.

القاعدة العاشرة - تعزيز وتحسين الأداء

1 - الدورات التدريبية لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية:

- إن الأداء الجيد للشركة هو ثمرة لحسن أداء كل من مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية. ومع إيمان مجلس الإدارة بأهمية التدريب المستمر في تعزيز أداء المجلس والإدارة التنفيذية، إلا أن الشركة لم تعقد دورات تدريبية للمجلس خلال عام 2018، بسبب محدودية الميزانية المخصصة للتدريب، فتم الاكتفاء بما حصل عليه أعضاء المجلس من حصص تدريبية في الجهات التي يعملون فيها. وقد تم في 2018/12/27 عقد دورة خاصة لأعضاء مجلس الإدارة حول أحدث مستجدات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- أما الإدارة التنفيذية فقد انخرط بعض أعضائها في دورات متخصصة بما يعزز خبراتهم واطلاعهم على آخر مستجدات الأعمال والأسواق، منها الدورة السنوية في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي حضرها جميع الموظفين بالإضافة إلى حضور بعض الموظفين دورات تدريبية متنوعة حسب توصيات إدارة كل منهم.

2 - تقييم أداء مجلس الإدارة ككل، وأداء كل عضو من أعضائه والإدارة التنفيذية:

- قامت الشركة بإعداد مؤشرات الأداء الرئيسية KPIs.
- جرياً على عادتها كل عام قبل إعداد خطة العمل والميزانية التقديرية يتم تقييم أداء الأعضاء وفق نماذج أعدت لذلك فيما يخص عملهم في المجلس واجتماعات لجانه، وقد رفع مجلس الإدارة توصية من لجنة الترشيحات والمكافآت إلى الجمعية العامة مؤخراً ستتم تلاوتها في الجمعية العامة للشركة بعدم توزيع مكافآت على الأعضاء عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31.

3 - جهود مجلس الإدارة في خلق القيم المؤسسية Value Creation لدى العاملين في الشركة، وذلك من خلال تحقيق الأهداف وتحسين معدلات الأداء:

يبذل مجلس الإدارة جهوداً كبيرة في خلق القيم المؤسسية لدى العاملين في الشركة من خلال التأكيد على الإدارة التنفيذية الالتزام المتواصل بتحفيز الموظفين عبر ربط المكافآت والترقيات التي يحصلون عليها بأدائهم الذي يتم تقييمه من خلال معايير واضحة يتم إطلاعهم عليها كي يبذلوا قصارى جهودهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للشركة من خلال الالتزام بخطة العمل السنوية الموضوعة. كما تحرص الشركة على تطوير أداء الموظفين من خلال ترتيب دورات تدريبية لهم، بل وتشجعهم وتدعم حصولهم على المزيد من الشهادات المهنية المتخصصة لكل حسب مجال عمله. وتتميز الشركة الأولى للاستثمار بثبات الموظفين فيها وندرة الإستقالات من العمل في الشركة لما تتيحه الإدارة التنفيذية للموظفين من أجواء إيجابية تشجعهم على بذل قصارى جهودهم في تحقيق الأهداف الموضوعة.

القاعدة الحادية عشرة - التركيز على أهمية المسؤولية الاجتماعية

تتوفر لدى الشركة سياسة معتمدة خاصة بالمسؤولية الاجتماعية للشركة تم اعتمادها في 2016/11/27، والهدف الرئيس من وضع هذه السياسة هو تحديد البرامج ووضع الآليات التي تكفل تحقيق التوازن بين أهداف الشركة الأولى للاستثمار وأهداف المجتمع وإبراز دور الشركة في مجال العمل الاجتماعي، وفق تعليمات الحوكمة الواردة في اللائحة التنفيذية لقانون هيئة أسواق المال، حرصاً من الشركة على النهوض بواجباتها ومسئولياتها الاجتماعية تجاه المواطنين وأصحاب المصالح وفئات المجتمع الأخرى والمجتمع ككل، بما يقوي القدرة التنافسية للشركة و يعزز ثقة المساهمين والمستثمرين في القائمين على إدارة الشركة التي تحرص على خدمة المجتمع في كافة المجالات المتاحة لها.

وإيماناً من الشركة بأهمية القيام بدورها في تعزيز قيم المسؤولية الاجتماعية والإنسانية، فقد اعتمد مجلس الإدارة مؤخراً ميزانية خاصة تم استخدامها خلال عام 2018 ، حيث تم الإتفاق مع جمعية صندوق رعاية المرضى على إجراء 100 عملية غسل كِلى تتكفل الشركة الأولى للاستثمار برعايتها ، كذلك تم التعاون مع جمعية العون المباشر عبر برنامجها المتضمن إقامة مخيمات علاجية للعيون في أفريقيا واليمن بتكفل الشركة الأولى للاستثمار بإجراء 60 عملية جراحية لاسترجاع البصر.

وقد خصص المجلس ميزانية متصلة بالتركيز على أهمية المسؤولية الاجتماعية لعام 2019.

ختاماً، فإن الشركة الأولى للاستثمار تبين من خلال هذا التقرير حرصها على الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة، ولتحقيق أفضل حماية وتوازن بين مصالح إدارة الشركة والمساهمين فيها وأصحاب المصالح الأخرى المرتبطة بها، بما يضمن تماشي الشركة مع أهداف المساهمين ويعزز ثقة المستثمرين بكفاءة أداء الشركة وقدرتها على مواجهة الأزمات.

والله ولي التوفيق،،،

- إعداد: إدارة الالتـــزام
- التوقيع:.....

- عُرِض على مجلس الإدارة بتاريخ: .....
- التوقيع: .....